



مؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني - الدوحة ٢٠٢٢
١٣-١٤ يونيو ٢٠٢٢
2nd Waste Management Conference & Exhibition - Doha 2022
13th & 14th June 2022

الشرق

مؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني 2022

alsharq@al-sharq.com

الأربعاء 16 ذو القعدة 1443 هـ 15 يونيو 2022 م العدد 12417

www.al-sharq.com

في ختام مؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني 2022.. وزير البلدية:

طرح مشاريع ومناقصات للمقطاع الخاص لإدارة النفايات

تخصيص أراضٍ للقطاع الخاص لبناء مصانع لإنتاج المواد المعاد تدويرها



من الجلسة الوزارية

إسناد عمليات النظافة للمقطاع الخاص.. وبدء التطبيق في 3 بلديات

إنشاء مطمر بمواصفات قياسية للنفايات غير القابلة لإعادة التدوير

المقصود بمصطلح «صفر نفايات»، لتتبع غالبية النفايات مساراتها في الاقتصاد الدائري، وكل هذا سيتم تنفيذه عبر مشاريع للمقطاع الخاص، ولذلك يجب أن يكون القطاع الخاص مشارك فعال ونحن نكون بمثابة المراقبين والمشرفين. واستطرد بقوله: «نجاح هذه الاستراتيجية مرتبط بالمشاركة الفاعلة من جميع أطراف المجتمع، وفي هذا الصدد أود أن أشكر وزارة التربية والتعليم على دورها المهم في نشر هذه الثقافة بالمدارس، وكذلك الشركات والمؤسسات التي تنظم أنشطة مجتمعية للتوعية بأهمية الاستدامة وإعادة التدوير وتقليل استخدام البلاستيك وغيرها من البرامج التوعوية الهامة. لذلك أتوقع في الأعوام القليلة القادمة سيكون لدينا مجتمع أكثر وعياً للقضايا البيئية وداعم لها». مؤكداً أن القطاع الخاص يقوم بمهام تطوعية كبيرة في هذا المجال، ولكن أيضاً يعول عليهم بأهمية تطوير قدراتهم، لأن مسألة تنمية إدارة النفايات من خلال معالجتها وإعادة تدويرها تحتاج إلى استثمارات ومتابعة ورقابة وإشراف، وكل هذه الإمكانيات تتوفر في القطاع الخاص. ورداً على سؤال «الشرق» بخصوص آلية قياس وعي المجتمع بأهمية فرز النفايات، أكد سعادة الدكتور عبدالله السبيعي، أنه منذ اتباع نظام الحاويتين في المجمعات والأماكن العامة والشركات، يتم قياس حجم النفايات التي تم جمعها من حاويات إعادة التدوير، وكلما زاد حجم النفايات مع قياس جودة فرزها بشكل صحيح، يعطينا ذلك مؤشراً حول مدى تطور الوعي المجتمعي بفرز وتصنيف النفايات من المصدر.

وقال سعادة وزير البلدية إن الوزارة ركزت على 4 محاور أساسية من أهمها موضوع التوعية على مستوى الأفراد والشركات والمؤسسات وجميع أصحاب المصلحة، لزيادة الوعي العام للحد من توليد النفايات، ومحاولة توليد نفايات قابلة للتدوير، بالإضافة إلى التركيز في المحور الثاني على تدوير الاقتصاد الدائري، على اعتبار أن هذا القطاع مهم ويخلق قيمة مضافة، من خلال الفرز من المصدر والنفايات، وإلزام المجمعات التجارية والاستهلاكية والمنشآت على فرز النفايات من المصدر باتباع نظام الحاويتين، وهذا سيكون له أثر كبير على القطاع، لأن الفرز من المصدر تكون قابلية الاستعادة في أكبر بالنسبة للصناعات التي تعمل في مجال إعادة التدوير.

وأضاف: «المحور الثالث يهتم باستخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة النفايات، وتطوير محطات الترحيل، ومراكز الفرز، وبناء قدرات التدريب، والحوكمة من خلال وضع الآليات والتشريعات، ولدينا برنامج كبير مفصل في هذا المجال، إذ نستهدف في عام 2030 أن نقلل كمية النفايات التي تصل إلى المطامر وهذا

المجالات، بما يخدم الاقتصاد الدائري ويعزز القيمة المضافة. وأكد أن محطات الترحيل أيضاً تديرها شركات خاصة، متمنياً نجاح هذه التجربة وإزدهارها، لأن هذا سوف يقودنا إلى تجارب أخرى أيضاً أكثر شمولية مع القطاع الخاص في مجال إدارة النفايات، مضيفاً أن وزارة البلدية خصصت للقطاع الخاص أراضٍ لبناء مصانع تختص بإنتاج المواد والمنتجات المعاد تدويرها، أملاً أن يتم الإسراع في تشغيل هذه المصانع.

إستراتيجية شاملة

وتابع: «في وزارة البلدية خلال الثلاث سنوات الماضية، بذلنا جهداً كبيراً لإعداد استراتيجية شاملة لقطاع النفايات الصلبة في الدولة، عبارة عن دراسات لتقييم الوضع الحالي، ووضع خطط ومشاريع لمدة 10 سنوات القادمة، فهذا القطاع هو ثروة متجددة لخلق قيمة اقتصادية مضافة كبيرة، خاصة مع تنامي حجم توليد النفايات المتزامن مع النمو الاقتصادي».



الهندسي الجديد، وهو مطمر صحي بمواصفات قياسية عالمية مخصص للنفايات غير القابلة لإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام، وسيكون مطروحاً للقطاع الخاص بجانب مشروع آخر لإعادة تأهيل المطامر القديمة أو إغلاقها بطريقة صحية لمنع انبعاثات الروائح الكريهة أو جذب القوارض والحشرات». وأشار إلى أن الوزارة أسندت عمليات النظافة إلى شركات من القطاع الخاص في 3 بلديات، وفي حال نجاح التجربة سيتم تعميمها على البلديات الخمس الأخرى وجميع المناطق بالدولة من خلال الاستثمار في المعدات والأفراد لمدة من 5 إلى 7 سنوات، وهذا المشروع يعتبر من أهم المشاريع التي تعمل عليها الوزارة الآن، بجانب مشروع تحويل النفايات إلى طاقة، عبر محطة جديدة تعالج 2000 طن أو أكثر من النفايات، وهذه المحطة سوف يتم طرحها للقطاع الخاص خلال السنوات القادمة، لافتاً إلى أن جميع هذه المناقصات والمشاريع ستكون نوعية وليست تقليدية لذلك نحتاج إلى خبرات وتكنولوجيا حديثة وكوادر مؤهلة، وتجارب الشركات العالمية في تلك

عمرو عبدالرحمن

اختتم مؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني 2022 الذي نظّمته وزارة البلدية، فعالياته أمس الثلاثاء، بفندق شيراتون الدوحة، والذي شهد مشاركة واسعة من كبار المسؤولين المعنيين وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية والشركات والخبراء والمتخصصين المحليين والدوليين في مجال إدارة وتدوير النفايات. وواصل مؤتمر إدارة النفايات الثاني برنامجه أمس بحلقة نقاشية بحضور كل من سعادة الدكتور عبدالله بن عبد العزيز بن تركي السبيعي وزير البلدية، وسعادة الشيخ الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد بن علي آل ثاني وزير البيئة والتغير المناخي، كما شاركت فيها الدكتورة مريم العلي المعاضيد، نائب الرئيس للبحث والدراسات العليا في جامعة قطر، والشيخ أحمد بن نواف بن مبارك آل ثاني، رئيس مجلس الإدارة بالإنابة في مجموعة سهيل الصناعية القابضة. وكشف سعادة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن تركي السبيعي وزير البلدية، عن طرح عدد من المناقصات والمشاريع والمبادرات الجديدة للقطاع الخاص في مجال إدارة النفايات ومعالجتها، وكذلك في مجالات إعادة التدوير، في إطار خطة الوزارة لتنمية الاقتصاد الدائري عبر تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات إدارة وفرز ومعالجة النفايات. وأضاف سعادة الدكتور عبدالله السبيعي خلال كلمته في حلقة نقاشية على هامش مؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني 2022، أن الوزارة بصدد إنشاء المطمر

90 % من الأبحاث تحقق أثراً ملموساً .. د. مريم المعاضيد:

المنظومة التعليمية تدعم تخصصات الاستدامة والبيئة

الدوحة - الشرق

تحدثت د. مريم المعاضيد نائب رئيس الدراسات العليا، عن دور القطاع الأكاديمي في المحافظة على البيئة، وأوضحت أن المنظومة التعليمية في قطر تعتبر جيدة من هذه الناحية ضاربة المثال بمختلف الجامعات في الدولة في الدولة التي تضم العديد من التخصصات التي تدعم البيئة والاهتمام بها ومنها إدارة النفايات. وضربت د. مريم مثالا بعملية إعداد الطالب في الجامعة منذ الصغر للمحافظة على البيئة، وذلك بمرکز العلماء الشباب في الجامعة، حيث يقيم المركز مجموعة من الدورات للطلاب من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية وما بعدها في كيفية المحافظة على البيئة ومنها التدريب البحثي الصيفي للشباب الذي يقام حالياً داخل أروقة الجامعة. ونوهت إلى



د. مريم المعاضيد

أن المنظومة التعليمية لا يجب أن تعيش منعزلة داخل صومعة بعيدا عن المجتمع، مشددة على ضرورة أن تتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة للتأثير الإيجابي في المجتمع، معربة عن سعادة جامعة قطر في هذا الشأن في التعامل مع عدد من مؤسسات الدولة مثل التعاون مع وزارة البلدية في إعادة استخدام التربة الناتجة عن عملية الحفر في الريل والمنشئ البحري وكذلك مع وزارة البيئة في المحافظة على السلاحف. وعما إذا كانت هناك بحوث تدعم دور القطاع الخاص في عملية إعادة التدوير أشارت د. مريم إلى أن المؤسسات التعليمية لا ينبغي لها أن تعيش بعيدة عن المجتمع مضيفاً أن الآلية التي تدار بها العملية البحثية في الدولة بشكل عام وفي جامعة قطر على وجه الخصوص تكون مركزة أكثر على تحقيق تطوير أساسي في المجتمع. وقالت: على وجه التقريب فإن نحو 90 % من الأبحاث التي نقوم بتنفيذها في الجامعة تكون أبحاثاً تطبيقية وتحقق أثراً ملموساً في المجتمع.

أحمد آل ثاني الرئيس بالإنابة في «سهيل الصناعية»:

قطع غيار للمضخات الزراعية والسيارات والطائرات من النفايات

الدوحة - الشرق

أكد الشيخ أحمد بن نواف بن مبارك آل ثاني، رئيس مجلس الإدارة بالإنابة في مجموعة سهيل الصناعية القابضة، أن مجموعة سهيل القابضة تقوم بجمع النفايات المعدنية ومن ثم تدويرها عبر تقنيات متقدمة ومتخصصة بدءاً من الفرز وإزالة الشوائب وبعد ذلك التفتيت والتكسير، ومن ثم المعالجة الكيميائية للوصول إلى السبيكة المطلوبة، وبعد ذلك الصب للحصول على المواد المعاد تدويرها



أحمد بن نواف آل ثاني

بأشكال وأحجام قابلة للاستخدام مرة أخرى. وتابع: «تقدمت مجموعة سهيل في عالم تدوير المعادن لتقدم منتجات وقطع غيار ميكانيكية للمضخات الزراعية وصناعة السيارات والطائرات وقطع غيار المعدات الثقيلة». وأشار إلى أن الحصول على النفايات من المصدر يعتبر عاملاً هاماً للمستثمرين، إذ يساعد على الاستفادة من كل مكونات النفايات، وبالتالي إعادة تدوير مجموعة من المعادن كل بحسب المواصفة المطلوبة.



مؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني - الدوحة ٢٠٢٢
١٣-١٤ يونيو ٢٠٢٢
2nd Waste Management Conference & Exhibition - Doha 2022
13th & 14th June 2022

الشرق

الأربعاء 16 ذو القعدة 1443 هـ 15 يونيو
2022 م العدد 12417

مؤتمر ومعرض إدارة
النفايات الثاني 2022

16

منح التراخيص للمشاريع والتأكد من مطابقتها للمواصفات.. وزير البيئة:

خطة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في إعادة التدوير

استحداث إدارة الاستدامة للبحث عن فرص جديدة لإدارة النفايات



المشاركون في الجلسة الوزارية



د. فالح بن ناصر آل ثاني

عمرو عبدالرحمن

أكد سعادة الشيخ الدكتور فالح بن ناصر بن أحمد آل ثاني وزير البيئة والتغير المناخي، على أهمية مؤتمر إدارة النفايات الثاني 2022 الذي تنظمه وزارة البلدية وتشارك فيه وزارة البيئة والتغير المناخي، مشيراً إلى أن معالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، أطلق خلال شهر أكتوبر 2021 استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي، الهادفة إلى حماية البيئة القطرية وتعزيزها للحفاظ على جودة حياة الشعب القطري وضمان المرونة الاقتصادية على المدى الطويل.

وقال سعادته خلال مشاركته في الجلسة النقاشية الوزارية التي جرت أمس ضمن فعاليات مؤتمر إدارة النفايات الثاني، إن إدارة النفايات تعد ركيزة مهمة في هذه الاستراتيجية، ولغت إلى أن وزارة البيئة مهتمة بضرورة إشراك القطاع الخاص في هذا المجال، حيث تم إنشاء إدارة للاستدامة ضمن هيكل الوزارة وسوف تتولى هذه الإدارة مهمة البحث عن فرص جديدة لإدارة النفايات وإعادة التدوير والحد منها والبحث عن الاستثمارات الجديدة لتنمية هذا القطاع.

وشدد سعادة وزير البيئة والتغير المناخي على

لإعادة التدوير، وهو ما تدعمه وزارة البيئة وتدعو لتحقيقه. وقال إن الدولة قامت بدورها وقدمت العديد من الحوافز للقطاع الخاص، مثل الأراضي والتراخيص ودعم التمويل عن طريق بنك التنمية وغير ذلك من الحوافز، مشيراً إلى أن وزارة القطاع الخاص الفرصة، مشدداً على أن وزارة البيئة تسعى لتكون القرارات أكثر مرونة وتشجع المستثمر على الاستثمار في هذه المشاريع.

من النفايات تنتظر قيام المستثمرين باستغلالها. وأشار إلى دور وزارة البيئة في منح التراخيص للمشاريع والتأكد من أنها مطابقة للمواصفات، وعدم وجود آثار أو تلوث بيئي أثناء دخول هذه النفايات أو أثناء المعالجة أو بعد معالجتها، وكذلك التأكد من استخدامها لأفضل التكنولوجيات الصديقة للبيئة.. وأكد سعادته أن وزارة البلدية تستهدف الوصول إلى نسبة 80 % من المواد القابلة

أن الوزارة تقوم بدورها في الترخيص للمشاريع ومتابعة أثرها البيئي بما يضمن سلامتها واستدامتها. ولفت إلى أن الوزارة تشجع أي نشاط متعلق بإعادة التدوير وإعادة استخدام النفايات بصورة متكررة، مشيراً إلى أن إدارة الاستدامة التي تم استحداثها ضمن هيكل الوزارة الجديد ستعمل على المساعدة في خلق فرص جديدة للقطاع الخاص في هذا الشأن، حيث إنه ما تزال هناك كميات كبيرة

بمساحة 20 ألف متر مربع

إنشاء مصنعين للأسمدة العضوية بإنتاجية 50 ألف طن

الواحد وبطاقة إنتاجية 50 ألف طن سنوياً. ويتم إنتاج أسمدة عضوية بمختلف أشكالها صلب وسائل. وأضاف: يؤدي توافر السماد العضوي بأسعار مناسبة بالسوق القطري إلى تشجيع استخدامه كبديل عن الأسمدة الكيماوية، وهو الأمر الذي يساهم في رفع جودة المنتجات الزراعية القطرية ومن ثم تحسين تنافسيتها مع العلم أن الاحتياج السنوي حوالي 78 ألف طن، لكن في الآونة الأخيرة ارتفعت أسعار المدخلات الزراعية بصورة كبيرة ومن ضمنها الأسمدة العضوية. لافتاً إلى أن الإنتاج المحلي من السماد العضوي بلغ 58000 أما الاستهلاك المحلي فبلغ 79000، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 73 %. وعرج على أسباب الفارق في الخضراوات والتمور وقدم مقترحات لتقليل المخلفات منها تجفيف الطماطم في الفرن والتجفيف عن طريق الشمس وتصنيع معجون الطماطم وتصنيع السماد من مخلفات المحاصيل الزراعية.

المخلفات الزراعية

وأشار إلى أن المخلفات الزراعية تنقسم إلى قسمين حيوانية ونباتية، أما المخلفات من أشجار النخيل حيث يبلغ متوسط كمية المخلفات السنوية للنخلة الواحدة حوالي 50 100- كيلو في السنة وتبلغ جملة مخلفات النخيل في الوطن العربي 7.2 مليون طن سنوياً، أما المخلفات الناتجة عن الإنتاج المحلي الحيواني 31141 طناً سنوياً من الأغنام و20829 طناً سنوياً من مخلفات الدجاج.

مصانع أسمدة عضوية

بلغت قيمة الاحتياج من الأعلاف الخضراء حوالي 600 ألف طن سنوياً. ونسبة الاكتفاء الذاتي بلغت 39 % من الأعلاف الخضراء، وأشار إلى أن هناك مصانع أسمدة عضوية تحت التنفيذ تم ترسية مصنعين لكبرى الشركات لإنتاج أسمدة عضوية بمساحة 10 آلاف متر مربع للمصنع

الإنتاج الزراعي وقدم نبذة عن الوضع الراهن للقطاع الزراعي القطري وأكد أن إجمالي عدد العزب 6159 عزبة أما عدد المزارع المسجلة 1225، وقد بلغت نسبة الاستغلال الزراعي 32%، أما المساحة المشقوفة 2100 هكتار والمساحة المحمية 666 هكتاراً. وقال أن عدد المزارع المختلطة 637 مزرعة، ويبلغ إجمالي الثروة الحيوانية 1.5 مليون رأس منها 61 % أغنام و26 % ماعز و3 % أبقار و8 % إبل. وأكد أن إجمالي المساحة المحصولية 13430 هكتاراً بنسبة 100%.

وأشار إلى أنه قد بلغ مجموع عدد الأشجار المنتظمة المثمرة وغير المثمرة 533,380 شجرة. وبلغ عدد الأشجار غير المنتظمة المثمرة وغير المثمرة 366,841 شجرة بإجمالي وصل لـ 900,221 شجرة وعرج على نسب الاكتفاء الذاتي الحالية للمسلع الزراعية في دولة قطر عام 2021 حيث بلغت 46 % من الفواكه و100 % من الدواجن و72 % من الأسماك و18 % من اللحوم و106 % من الحليب و78 % من التمور.



د. محمد السر

من القطاعات ذات الأهمية القصوى بالدولة. وتولي دولة قطر اهتماماً كبيراً بالقطاع الزراعي وتعمل جاهدة على دعم ومساندة هذا القطاع الحيوي بهدف تحفيزه لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

المخلفات الزراعية

وقال تعرف المخلفات الزراعية على أنها جميع المخلفات الناتجة عن

غثوة العلواني

ناقش عدد من الخبراء قضية خفض ومعالجة النفايات الزراعية خلال جلسة عمل عقدت على هامش مؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني 2022 وقد أثنى محاور النقاش كل من السيد محمد السر من إدارة الشؤون الزراعية بوزارة البلدية والسيد شفيق محمد المدير التنفيذي لشركة اجري قطر إلى جانب السيد ناصر الخلف الرئيس التنفيذي لـ اجريكو قطر والسيد سيمون الكسندر مدير عمليات مجموعة اللولو.

وقال د. محمد السر، يعتبر القطاع الزراعي القطري واحداً من أهم القطاعات الاقتصادية بالدولة، حيث يعتبر هو القطاع المعني بتحقيق الأمن الغذائي وتتعاظم أهمية الأمن الغذائي بدولة قطر في ضوء المستجدات الإقليمية والدولية الخيرة والتي تتطلب أهمية العمل على الاهتمام بالقطاع الزراعي باعتباره

في مجالات إدارة ومعالجة وتدوير النفايات

6 اتفاقيات بين البلدية وشركات بالقطاع الخاص



اليوم الختامي من المؤتمر توقيع اتفاقية بين شركتي بوم لمعالجة النفايات وهافنر الألمانية، واتفاقية أخرى بين مصنع تدوير الزجاج، وشركة شاطئ البحر.

النفايات 2022. ووقعت الوزارة اتفاقية مع شركة شاطئ البحر، وشركة INKEY، ومجموعة سهيل القابضة، بالإضافة إلى اتفاقيتين مع سكك الحديد القطرية، ومطار حمد الدولية.. كما شهد

ومعالجة وتدوير النفايات، في إطار حرص الوزارة على تعزيز الشراكة مع المستثمرين في القطاع الخاص لتنمية هذه المجالات، وذلك على هامش اليوم الختامي لمؤتمر ومعرض إدارة

الدوحة-الشرق

عقدت وزارة البلدية عدداً من الاتفاقيات مع شركات في القطاع الخاص، في مجالات إدارة

في الجلسات الختامية للمؤتمر

استعراض تشريعات التخلص من النفايات الخطرة

وقال إن إدارة التفتيش الصناعي ومكافحة التلوث هي أحد أهم الأدوات الرقابية الخاصة بإنفاذ قانون حماية البيئة ولائحته التنفيذية وتقع ضمن نطاق عمليات الإدارة مراقبة مكبات النفايات والتدقيق على أعمالها وتصدر الإدارة تصاريح التشغيل للمنشآت في الدولة وحدود التشغيل للمنشآت وفقاً للقانون ويتم التدقيق والتفتيش على المنشآت بشكل دوري لمراقبة الالتزام بتصريح التشغيل.

وأشار إلى أنواع النفايات وطرق التخلص منها بعد تحليلها ومعالجتها. أما النفايات السائلة يتم تجميعها وإرسالها إلى إحدى محطات معالجة النفايات الخطرة المعتمدة أو تصديرها للخارج وفقاً لاتفاقية بازل. ويجب أن تكون عملية التخلص من النفايات الخطرة محلياً أو خارج الدولة وفقاً لخطة معتمدة من إدارة الوقاية من الإشعاع والمواد الكيميائية بالوزارة.

النفايات الصلبة

وتابع أنه يتم الاحتفاظ بجرّد للنفايات الصلبة الناتجة عن المنشأة وتصنيفها إلى نفايات خطرة أو غير خطرة أو خاملة ويتم التخلص من النفايات الصلبة غير الخطرة عبر مركز معالجة النفايات وتحويلها إلى مصدر لطاقة وتوليد الكهرباء ويتعين التخلص من النفايات محلياً أو خارج قطر خلال 90 يوماً من تاريخ توليد النفايات ويتم التخلص من النفايات محلياً عبر مراكز التخلص المتخصصة لكل نوع فإن لم تتوفر تصدر خارج الدولة وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل.

التدقيق والتفتيش

وأكد أنه يتم التفتيش على المنشآت بشكل دوري ومفاجئ للوقوف على حالة الالتزام البيئي بخطة إدارة النفايات الصلبة والسائلة ويتم التدقيق على سجلات المنشأة وفقاً لقانون حماية البيئة والتدقيق على الرخص الممنوحة للمنشآت للتخزين أو التخلص أو تصدير النفايات الخطرة والمنشآت المخالفة يتم اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحقها حيث شدد المشرع العقوبة بحقها فقد يعاقب المخالف بالغرامة التي لا تزيد عن 500 ألف ريال أو السجن لمدة لا تزيد على 10 سنوات..



جانب من الحضور

الحاويات وعدم وضعها في الأماكن العامة.

نقل النفايات الخطرة

وقال لقد عرجت المادة 34 على ضرورة حظر نقل النفايات الخطرة بغير وسائل النقل التابعة للجهات المرخص لها بإدارة النفايات الخطرة، وأضاف يجب أن تتوفر في هذه الوسائل عدد من الاشتراطات وهي أن تكون مجهزة بجميع وسائل الأمان وفي حالة جيدة صالحة للعمل. وأن تكون سعتها وعدد دوراتها مناسبة لكميات النفايات الخطرة. ويجب أن يتولى قيادتها نوعية مدربة من السائقين قادرة على حسن التصرف خاصة في حالة الطوارئ. وأيضاً يجب أن توضع عليها علامات واضحة تحدد مدى خطورة حمولتها. وضرورة تحديد خطوط سير وسائل نقلها وإخطار سلطات الدفاع المدني والمرور فوراً بأي تغيير يطرأ عليها بما يسمح لها بالتصرف السريع والسليم في حالة الطوارئ. وحظر مرور وسائل نقل النفايات الخطرة داخل التجمعات السكنية والعمرانية خلال النهار. وإخطار الجهة المسؤولة بعنوان المكان الذي تأوي إليه وسائل نقلها ورقم وتاريخ الترخيص ومدّومة تطهير وسائل النقل بعد كل استخدام.

قانون النفايات الصحية

كما استعرض المهندس الداغر قانون نفايات الرعاية الصحية وتحدث عن اتفاقية بازل وهي اتفاقية بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص

خليفة الداغر: حظر مرور وسائل نقل النفايات الخطرة داخل التجمعات السكنية



عامة أو خاصة. وتؤكد على تخزين النفايات الخطرة في حاويات خاصة مصنوعة من مادة صماء وخالية من الثقوب لا تتسرب منها السوائل ومزودة بغطاء محكم وتناسب سعتها كمية النفايات الخطرة أو حسب أصول تخزين تلك النفايات طبقاً لنوعيتها. إلى جانب وضع علامة واضحة على حاويات تخزين النفايات الخطرة تشير لما تحويه هذه الحاويات وتنبيه إلى الأخطار التي قد تنجم عن التعامل معها بطريقة غير سليمة. ووضع برنامج زمني لتجميع النفايات الخطرة بحيث لا تترك فترة طويلة في حاويات التخزين إلى جانب التزام مولد النفايات الخطرة بتوفير

غثوة العلواني

اختتمت أمس أعمال مؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني 2022 الذي نظّمته وزارة البلدية على مدار يومين وبرعاية إعلامية من الشرق.. وقد شهد اليوم الختامي جملة من المحاضرات والعروض التقديمية التي شارك بها مجموعة من الخبراء والمتخصصين من داخل الدولة وخارجها وتم طرح العديد من المقترحات والأفكار حول إدارة ومعالجة النفايات وإعادة تدويرها.

وخلال الجلسات الصباحية قدم المهندس خليفة سلمان الداغر من وزارة البيئة والتغير المناخي ورقة عمل تحدث فيها عن التشريعات البيئية للنفايات الخطرة حيث أكد أن إدارة النفايات الخطرة في دولة قطر مسؤولية وزارة البيئة والتغير المناخي، وقال تتولى إدارة الوقاية من الإشعاع والمواد الكيميائية مسؤولية إدارة وتنظيم النفايات الخطرة في الدولة من خلال تطبيق قانون حماية البيئة رقم (30) لسنة 2002 واللائحة التنفيذية التابعة له الفصل الرابع مادة (22) إلى مادة (41). وقرار تعليمات إدارة نفايات الرعاية الصحية رقم (8) لسنة 2006 كما تخضع عمليات نقل النفايات الخطرة حسب اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود والتصنيفات الخاصة بها. لافتاً إلى أن التشريعات المتعلقة بالنفايات الخطرة تستند إلى القانون رقم 30 لسنة 2002 الخاص بحماية البيئة ولائحته التنفيذية والتي شرعت النظم والإجراءات المتعلقة بالرقابة على النفايات الخطرة وحظر استيرادها للدولة، كما نظمت تداول النفايات الخطرة ومعالجتها وإعادة تدويرها والتخلص منها بترخيص من قبل الإدارة المختصة في الوزارة.

وأكد أن المادة 32 من اللائحة التنفيذية تضم تطوير نظم مناسبة لإدارة النفايات الخطرة. والتوسع في إعادة استخدام وتدوير النفايات الخطرة بعد معالجتها كلما أمكن ذلك وتوصيف النفايات المتولدة كماً ونوعاً وتسجيلها وإنشاء وتشغيل وحدات لمعالجة النفايات عند المصدر. أما المادة 33 تشير إلى تحديد أماكن معينة لتخزين النفايات الخطرة تتوفر بها شروط الأمان التي تحول دون حدوث أي أضرار

ضم صحف الدار الـ 4

جناح «دار الشرق» يستقطب الزوار والمشاركين بالمؤتمر



أبرز القرارات والتوصيات التي خرج بها المؤتمر. وتأتي مشاركة دار الشرق في هذه الفعالية إيماناً منها بدورها الإعلامي ومسؤوليتها المجتمعية تجاه كافة القطاعات في الدولة ولدعم الجهود البارزة التي تبذل في العديد من القضايا الحيوية التي تناقش في المؤتمرات والمحافل المحلية والدولية..

الدولة وخارجها، وأبدى المشاركون إعجاباً كبيراً بالقضايا التي تطرحها الصحيفة واللمسات الإبداعية المضافة على الأخبار والموضوعات. وأشاد المشاركون بالتغطية الإعلامية المتميزة التي قامت بها (الشرق) لفعاليات المؤتمر حيث غطت بشكل شامل كافة المحاور والجلسات والعروض التقديمية واستعرضت

الدوحة - الشرق

شهد جناح دار (الشرق) الراعي الإعلامي لمؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني 2022 الذي نظّمته وزارة البلدية على مدار يومين إقبالاً من قبل المشاركين والجمهور حيث استقطبت الشرق وصحف الدار الأخرى زوار المؤتمر من داخل





مؤتمر ومعرض إدارة
النفايات الثاني 2022

18

التكريم شمل الفائزين بمسابقة إعادة تدوير النفايات

وزير البلدية يكرم الرعاة والمشاركين بالمؤتمر



تدوير الالكترونيات، والخطوط الجوية القطرية، ومجموعة سهيل القابضة، بالإضافة إلى الراعي الإعلامي صحيفة الشرق، واكسبو 2023 - الدوحة، وشركة Boom waste treatment، وشركة avadra

مؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني 2022. وقام سعادة وزير البيئة بتكريم الجهات الراعية وهي: شركة كيبيل سيجرز للهندسة، وشركة حصاد الغذائية، وشركة أوريدو قطر، ومصنع

وقد بلغ عدد المكرمين بالمؤتمر 30 مشاركا ومشاركة من الرعاة المشاركين بالمؤتمر والمشاركين بمسابقة إعادة تدوير النفايات «مطافئ قطر»، وإدارة تدوير ومعالجة النفايات تقديراً لجهودهم المبذولة في إنجاح فعاليات

في اليوم الختامي للمؤتمر. كما كرم الفائزين بمسابقة إعادة تدوير النفايات «مطافئ قطر»، التي نظمتها وزارة البلدية مؤخراً ضمن حملة «صفر نفايات» التي تم إطلاقها بداية العام الجاري.

الدوحة-الشرق

كرّم سعادة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن تركي السبيعي، وزير البلدية، عدداً من الرعاة والمشاركين في مؤتمر ومعرض إدارة النفايات الثاني،



خلال جلسة «أهمية الوعي- معاً نحو صفر نفايات».. محسن الشيخ:

تجربة رائدة لمطار حمد عالمياً في إدارة النفايات

بدوره تحدث السيد محسن الشيخ، التزام المطار بالاستدامة البيئية، مستهدفاً تحقيق «صفر نفايات» عبر تحقيق أفضل إدارة للنفايات على مستوى مطارات العالم، إذ يقوم مطار حمد الدولي بإعادة تدوير السماد العضوي الناتج عن النفايات الخضراء التي تُخلفها أنشطة تنسيق الحدائق بالمطار، حيث يتم الاستفادة من هذا السماد الطبيعي في تخصيب الحدائق، بما يقلل من استخدام الأسمدة الكيماوية الاصطناعية ويتفادى مخاطرها البيئية.

وأضاف: «يهدف مطار حمد الدولي عبر تعاونه مع وزارة البلدية، إلى تلبية معايير الاستدامة الخاصة بمعالجة النفايات وإعادة تدويرها، والتي تشمل فرز النفايات من المصدر بما يتيح الوصول في نهاية المطاف إلى «صفر نفايات» في المستقبل القريب. وتركز مذكرة التفاهم أيضاً على تطوير نظام متكامل لفرز النفايات عبر النقل الآمن وإعادة التدوير والتخلص من النفايات مع تعزيز الوعي البيئي وثقافة الاستدامة في المطار الحائز على العديد من الجوائز العالمية المرموقة».



م. مشعل الشمري

الاعتماد. ويقدم البرنامج مسارا للحصول على شهادات الاعتماد والجودة في قطاع إعادة التدوير في مختلف مراحل عملية إعادة التدوير بأكملها، التي تشمل جمع النفايات الصلبة، ونقلها، وفرزها، ومعالجتها، وصناعة المواد المعاد تدويرها.



محسن الشيخ

لتقييم واعتماد عمليات إعادة التدوير، والذي يقدم إرشادات متدرجة للشركات العاملة في إعادة التدوير في قطر. إذ يمنح برنامج «التدوير» الثقة في المنتجات المعاد تدويرها من النفايات الصلبة عبر نظام لتدقيق الجودة وإصدار شهادات

عمرو عبدالرحمن

شهد اليوم الختامي من مؤتمر ومعرض إدارة النفايات 2022، تنظيم جلسة بعنوان «مبادرات وأهمية الوعي - معاً نحو صفر نفايات»، تحدث فيها كل من المهندس مشعل الشمري مدير مجلس قطر للمباني الخضراء، والسيد عبدالله السويدي رئيس مجلس إدارة شركة النخبة، والسيد محسن الشيخ مدير البيئة بمطار حمد الدولي، بالإضافة إلى السيد حسام الدين طالب الله باحث في جامعة قطر.

في البداية تحدث م. مشعل الشمري حول المبادرات التي أطلقتها مركز إرثنا في إطار تحقيق رؤية قطر 2030 فيما يتعلق بالاستدامة، قائلاً: «يركز إرثنا على تطوير الأدوات والحلول والسياسات لتحسين حياة الناس في بيئة طبيعية مزدهرة. من خلال العمل مع مجتمعنا للمشاركة في ابتكار وتصميم حلول تقبل حدود مواردها وتفهم ثقافتنا واحتياجاتنا المحلية، لنتمكن معاً توصيل رسالة أمل وإجراءات مؤثرة من شأنها تعزيز إرثنا». وأضاف أنه تم إطلاق برنامج «التدوير» أيضاً